

## الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية : "دراسة مقارنة"

إيمان حسن علي<sup>1</sup>، جيهان محمد السيد<sup>2</sup> ، فاطمه يحي شعبان اسماعيل<sup>3</sup>

### ملخص

يسعي هذا البحث الى التحليل المقارن بين مصر وبعض الدول النامية ، ودراسة مؤشر الجودة المؤسسية في الهند والبرازيل لتقاربها مع مصر كدول نامية من حيث مؤشر التنافسية ، و الذي يعبر عن الجودة المؤسسية الاقتصادية و مؤشر الحوكمة والذي يعبر عن الجودة المؤسسية السياسية لتوضيح العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والجودة المؤسسية . اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي للتحليل الوصفي للجودة المؤسسية وأثرها على حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ، كما اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي للتحليل الوصفي التحليلي واختبار اثر الجودة المؤسسية علي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الزمنية ( 2005 - 2019 ) . وتم اختبار فرضية الدراسة بالاعتماد علي الاسلوب الوصفي التحليلي باختبار بعض المؤشرات التي تعبر عن الجودة المؤسسية ( الاستقرار السياسي ، جودة الأطر التنظيمية ، ضبط الفساد ، مؤشر الحرية الاقتصادية ، وحرية الاستثمار ) . وتوصلت نتائج الدراسة التي تعتمد علي الاسلوب التحليل الوصفي إلي ان العلاقة بين الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تنطبق علي بعض الدول النامية ولا تنطبق علي مصر .

<sup>1</sup> استاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية ووكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع والبيئة - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

<sup>2</sup> استاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية المساعد - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

<sup>3</sup> باحثة ماجستير بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

## Foreign Direct Investment (FDI) and Institutional Quality: "A Comparative Study"

### Abstract

This research seeks to conduct a comparative analysis between Egypt and some developing countries, and to study the institutional quality index in India and Brazil for their convergence with Egypt as developing countries in terms of the competitiveness index, which expresses the institutional economic quality and the governance index, which expresses the political institutional quality to clarify the relationship between investment flows Direct foreign inflows as a percentage of GDP and institutional quality. The study relied on the inductive approach of descriptive analysis of institutional quality and its impact on the volume of foreign direct investment flows as a percentage of the gross domestic product during the study period. Timeline (2005 - 2019). The hypothesis of the study was tested by relying on the descriptive analytical method by testing some indicators that express institutional quality (political stability, quality of regulatory frameworks, corruption control, economic freedom index, and investment freedom). The results of the study, which depend on the descriptive analysis method, concluded that the relationship between institutional quality and foreign direct investment flows as a percentage of gross domestic product applies to some developing countries and does not apply to Egypt.

**Keywords:** Institutional Quality - governance indicator - competitiveness index – foreign direct investment – Egypt – India –Brazil – comparative study.

## المقدمة:

تتزايد أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين الجودة المؤسسية والاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وخاصة أن الجودة المؤسسية لها عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية . تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام الدولي خصوصاً مع ما يفرضه التوجه الحالي نحو الوصول إلى معدلات مرتفعة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة والخارجة و تركز الدول على التدفقات الداخلة وعلاقتها بزيادة مؤشرات الجودة المؤسسية . كل الدول النامية تتأثر أكثر بالتدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الأجنبية .

## مشكله البحث:-

انخفاض إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٣,٤ ٪ ليسجل نحو ١٥,٨ مليار دولار (مقابل نحو ١٦,٤ مليار دولار)، في حين ارتفع إجمالي التدفق للخارج بمعدل ٢,٨ ٪ ليسجل نحو ٨,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٢ مليار دولار). وقد أسفر ذلك عن تراجع صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٩,٥ ٪ ليسجل نحو ٧,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٢ مليار دولار) .

ومن هنا تسعى هذه الدراسة الى التحليل الوصفي لتجارب بعض الدول مثل الهند والبرازيل للوصول الى الدروس المستفادة للاقتصاد المصري باستخدام مقترحات برامج الاصلاح الاقتصادي و مؤشرات الجودة المؤسسية لرفع مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر.

وبذلك تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة تتبع الآثار الاقتصادية المحتملة لمؤشرات الجودة المؤسسية ( الاستقرار السياسي - ضبط الفساد - جودة الاطر التنظيمية - الحرية الاقتصادية - حرية الاستثمار ) في مصر والهند والبرازيل عينة الدراسة سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير وذلك علي أهم المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية وهي صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

#### فرضية البحث:-

يقوم البحث على فرضية أساسية مؤداها " أن هناك علاقة جوهرية ثنائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والجودة المؤسسية IQ . "

#### منهجية البحث :-

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة للموضوع محل الدراسة ، كما تستند الدراسة في استخلاص نتائجها على المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك من خلال التحليل الوصفي للعلاقة بين المتغيرين محل الدراسة الجودة المؤسسية ، والاستثمار الأجنبي المباشر لإثبات وجود علاقة بين متغيرات الجودة المؤسسية والاستثمار الاجنبي المباشر. كما تعتمد الدراسة علي المنهج الاستنباطي لاختبار أثر الجودة المؤسسية علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة وذلك بالاعتماد علي الاسلوب الوصفي التحليلي .

#### حدود الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاثة حدود تمثل اطر الدراسة وهي على النحو التالي :

**1 / الحدود الموضوعية :** تتناول الدراسة موضوع الجودة المؤسسية IQ وأثره على

الاستثمار الاجنبي المباشر FDI

**2 / الحدود الزمنية** : غطت الدراسة بيانات الاستثمار الاجنبي الداخل للبلاد وأثر مؤشرات الحوكمة والتنافسية التي تعبر عن مؤشر الجودة المؤسسية خلال هذه الفترة بيانات الفترة من 2002 حتى 2020 .

**3 / الحدود المكانية** : تناول البحث أثر الجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر كدولة افريقية عربية و الهند كدولة نامية في قارة شرق آسيا والبرازيل كدولة نامية في أمريكا اللاتينية .

### الدراسات السابقة

تم تناول العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية في كثير من الدراسات و أهم هذه الدراسات كما يلي :

محمد يوسف ، ( 2017 )

ركزت الدراسة على " برنامج مقترح لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر" في هذا القسم على تحليل حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر في ضوء الآليات الحالية لجذبه، وفي ضوء حاجة الاقتصاد المصري لتدفقات هذا الاستثمار. وتناولت الدراسة بالتحليل حجم التدفقات، ومصادرها الخارجية، ووجهتها المحلية خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 1991 وحتى عام 2015 على النحو التالي .

حيث انتهت الدراسة إلى أن هناك عوامل مالية تزيد من حاجة الاقتصاد المصري لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل حالة العجز في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وللذان يعكسان فجوة الموارد المحلية التي يمكن للاستثمار المساهمة في تغطيتها. كما أن هناك عوامل غير مالية، تتمثل في الحاجة لنقل التكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة، والتي غالبا ما تصاحب التدفقات

الاستثمارية، بالإضافة إلى الحاجة للاستغلال الواسع للموارد الطبيعية من جانب تلك الاستثمارات.

حيث تناولت الدراسة تطور تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تحديد حصة الاقتصاد المصري العالمية منها. وانتهت الدراسة إلى أن حصة الاقتصاد المصري لازالت زهيدة فيما يتعلق بنسبة التدفقات والأرصدة إلى الإجمالي العالمي مقارنة بما يمتلكه من طاقات، إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال 1% من قيمة التدفقات والأرصدة العالمية .

بن دبيش نعيمة . بوظاعة محمد ، ( 2017 ) ،

تسعى هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الحوكمة والمناخ المؤسسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 1996-2015، وقد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في بعض مؤشرات الحوكمة والبيئة المؤسسية وهي الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي، نوعية الأطر التنظيمية، ومكافحة الفساد. والنتائج أظهرت أن معظم هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

Samina Sabir , et.al, (2019),

تبحث هذه الدراسة في تأثير الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من خلال التحكم في آثار التضخم والنتائج المحلي

الإجمالي للفرد الواحد والانفتاح التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والبنية التحتية والزراعة ذات القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة والنامية. فمنا بفصل البلدان النامية المنعزلة عن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل المنخفضة ، والبلدان المتقدمة إلى البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط ذات الدخل المرتفع.

حجم معاملات السيطرة على الفساد ، وفعالية الحكومة ، والاستقرار السياسي ، والجودة التنظيمية ، وسيادة القانون ، والصوت والمساءلة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة أكبر في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية. نخلص إلى أن الجودة المؤسسية هي أحد المحددات الأكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة. ومع ذلك ، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والقيمة المضافة للزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم يؤثران على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي في البلدان المتقدمة ، في حين أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والانفتاح التجاري والقيمة المضافة للزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والبنية التحتية لها نتائج إيجابية وإحصائية آثار كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. يؤثر الانفتاح التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والبنية التحتية بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة. من تحليلنا ، نستنتج أن الجودة المؤسسية هي عامل محدد أكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية.

Michaela Peres, et.al, (2018),

تبحث هذه الدراسة في تأثير الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI من خلال تصنيف البلدان المتقدمة أو النامية. قمنا بقياس الجودة المؤسسية من خلال مجموع مؤشرات السيطرة على الفساد وسيادة القانون. النتائج بالنسبة للبلدان المتقدمة فيما يتعلق بتأثير الحوكمة على FDI. تكون قوية عند استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المختلفة ، مما يعني أن FDI. يمكن زيادة التدفقات من خلال تحسين الإطار المؤسسي وتوفير بيئة جيدة للاقتصاد الكلي. تتوافق نتائج البلدان المتقدمة مع أدبيات النمو التجريبية ، التي تؤكد أهمية مؤسسات النمو الاقتصادي .

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ، إمكانية صياغة الآثار المترتبة على السياسات التي تؤكد على دور مؤشرات الحكم الرئيسية ، مثل C.C. و R.L. ، كمحددات مهمة في جذب FDI. التدفقات في كل من البلدان المتقدمة والنامية. تعتمد الاقتصادات النامية بدرجة كبيرة على FDI. التدفقات الداخلية وتراكم رأس المال الأجنبي. بدون تحسين الحوكمة (C.C. و R.L) ، سيكون من الصعب للغاية جذب FDI التدفقات الداخلة في البلدان النامية ، مما سيعيق التنمية الاقتصادية لأن المستثمرين الدوليين والشركات متعددة الجنسيات ينظرون دائمًا في مؤشرات الإدارة الهامة أثناء الاستثمار في الاقتصادات النامية. باختصار ، تلعب مؤشرات الحوكمة الرئيسية دورًا مهمًا للغاية في جذب التدفقات الداخلة والتنمية الاقتصادية لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية.

**Klaus Schwab , (2018) ,**

نظرة عامة على النتائج والنتائج الرئيسية بعد عشر سنوات من الأزمة المالية ، ما هي أكثر القضايا إلحاحًا المتعلقة بصحة الاقتصاد العالمي وقدرته على توفير نمو اقتصادي مستدام ورفاهية؟ يشير تحليل مؤشر التنافسية العالمية (GCI) إلى



ثلاثة تحديات ودروس رئيسية ذات صلة بالتقدم الاقتصادي ، والتعاون بين القطاعين العام والخاص ، وإجراءات السياسات أولاً ، بعد 10 سنوات من الأزمة ، لا يزال القطاع المالي ضعيفاً. لم تنتعش مؤشرات "جي سي آي" لسلامة البنوك إلى مستويات ما قبل الأزمة ، وظهرت مصادر جديدة من الضعف - مثل زيادة الديون الخاصة في الاقتصادات الناشئة ونمو أسواق رأس المال غير الخاضعة للتنظيم - والحكومات لديها نطاق ترددي أقل مما كانت عليه قبل 10 سنوات لمواجهة مع أزمة أخرى. إن الحفاظ على قطاع مالي سليم ليس مهمًا فقط لمنع حالات الركود التي لها آثار عميقة وطويلة الأمد على الإنتاجية والنمو ، ولكن أيضًا للحفاظ على الابتكار. في الواقع ، من الضروري توفير الأموال والأدوات الكافية لدعم الأفكار الأكثر إنتاجية وابتكارية للاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة (IR4).

ثانياً ، المزيد من الدول قادرة على الابتكار ، لكن عليها أن تفعل المزيد لنشر الفوائد. أصبحت الأسواق الناشئة الرئيسية مثل الصين والهند وإندونيسيا مراكز للابتكار تلحق بالاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك ، فإنهم سيستفيدون من التقدم المتسارع في زيادة استعداد شعوبهم وشركاتهم لاعتماد تكنولوجيا جديدة ، وهو أمر ضروري لنشر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للابتكار على نطاق واسع.

ثالثاً ، هناك حاجة إلى كل من مرونة سوق العمل وحماية العمال لضمان الرخاء المشترك في عصر الثورة الصناعية الرابعة .

Nicholas Bailey, (2018),

تناولت هذه الدراسة تجميع ومراجعة عقود من الأبحاث حول العلاقة بين العوامل المؤسسية وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف. باستخدام

الاختبارات السابقة المستمدة من 97 دراسة أولية ، نجد دعماً للتنبؤات النظرية المسبقة بأن عوامل مؤسسية مثل الاستقرار السياسي والديمقراطية وسيادة القانون تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، في حين أن دراسات أخرى مثل الفساد ومعدلات الضرائب والمسافة الثقافية تردعه. تشير الأدلة الإضافية إلى الحاجة إلى استكشاف العوامل المعتدلة التي قد تؤثر على النتائج الرئيسية السابقة. على وجه التحديد ، التأثيرات البيئية مثل مستوى التنمية ، ومنطقة المقصد ، وبيئة الصناعة التنافسية لها تأثير متفاوت على قوة العلاقة وأهميتها. نستكشف أيضاً عدداً من المتغيرات المنهجية والاقتصادية المعتدلة ، مما يوفر رؤى إضافية مثيرة للاهتمام في التحليلات التجريبية السابقة. نختتم باقتراحات البحث في المستقبل التي تؤكد على الدعوة لمزيد من سياق العلاقة .

Muhammad Asif, et.al, (2018),

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة تأثير مؤشرات الجودة والمؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان. لهذا الغرض ، تم استخدام مجموعة البيانات التي تغطي الفترة الزمنية 1984-2013 ، لتحليل هذه العلاقة. الجودة المؤسسية (مؤشرات المخاطر السياسية) هي المؤشر المركب لدليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG). وإلى جانب الجودة المؤسسية ، تم اختيار ثلاثة مؤشرات للاقتصاد الكلي ، أي سعر الصرف ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والموارد الطبيعية ، لتطوير علاقة. تم استخدام اختبار جذر الوحدة ، اختبار التداخل المشترك ، نموذج تأخر التوزيع الموزع للانعكاس ونموذج تصحيح الخطأ

لإدارة شؤون الدولة بكفاءة وفعالية ، يلعب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حاسماً في تسريع محرك الاقتصاد. يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في

البلدان النامية بالجودة المؤسسية ومؤشرات الاقتصاد الكلي والموارد الطبيعية للبلد المضيف. دور المؤسسات والجودة المؤسسية مهم جداً في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. البلدان ذات المؤسسات الأفضل ، والمخاطر السياسية الأقل ، وحقوق الملكية ، أفضل إلى حد ما في الأداء الاقتصادي.

Irfan Ullah ,et.aL, (2017) ,

تشير هذه الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار المحلي والحرية الاقتصادية لهما تأثير إيجابي وهام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ، في حين أن مؤشر القوى العاملة والحوكمة يؤثران سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي في منطقة الرابطة. في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرتبط بشكل سلبي بالاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما ترتبط مؤشرات الاستثمار المحلي والقوى العاملة والحوكمة والحرية الاقتصادية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إن محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في منطقة آسيا الوسطى تختلف إلى حد ما عن مناطق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وآسيان. تؤكد نتائجنا أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار المحلي والحوكمة له تأثير إيجابي وهام على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيا الوسطى ، في حين أن مؤشر القوى العاملة والحرية الاقتصادية مرتبطان سلباً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة نفسها. ومع ذلك ، لا يزال مؤشر الحرية الاقتصادية ضئيلاً من الناحية الإحصائية

بشكل عام ، توضح النتائج أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ليس لها تأثيرات موحدة على الاقتصادات الآسيوية. وقد لوحظت اختلافات كبيرة في تأثير العوامل الاقتصادية والمؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

الداخل في جميع المناطق الثلاثة ، مستوى التنمية الاقتصادية ، والسياسات تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئات التطوير المؤسسي في هذه المناطق متباينة للغاية. لذلك ، تم تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بعوامل مختلفة في هذه المناطق. ومن المثير للاهتمام ، أن الاستثمار المحلي يعمل كمحدد رئيسي له آثار إيجابية وكذلك كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في جميع المناطق الثلاث.

C., Philips, N ,et.al , (2017),

قام الباحث فيليبس وآخرون بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول النامية".

تلخص هذه الدراسة إلى أن أكثر النتائج قوة فيما يتعلق بعينة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخر ، وحجم السوق ، وتكوين رأس المال الإجمالي وضرية الشركات ، يؤثران بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مع عرض الإشارة المتوقعة وفقاً لفرضياتنا. ومع ذلك ، تشير نتائج البلدان النامية إلى تقديرات قوية للاستثمار الأجنبي المباشر المتأخر ، وحجم السوق وتكلفة اليد العاملة والمتغيرات المؤسسية. أخيراً ، تظل معظم العلاقات التي تم الإبلاغ عنها على حالها قبل الأزمة والفترة بأكملها عند اختبار نموذج واحد يتضمن جميع المتغيرات التي تم الإبلاغ عنها (باستثناء المتغيرات المؤسسية).

Bassem Kamar, et.al, (2016 )

قامت الدراسة المقدمة من الباحث باسم كامار بعنوان " الإصلاحات اللازمة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: الدروس المستفادة

من تجربة أوروبا الوسطى " .بتحليل ومناقشة تجربة بلدان أوروبا الوسطى من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . بعد عقد واحد فقط من التحرير ، فهي تمثل 12.4 في المائة من تدفقات الاستثمار في البلدان النامية ، ثلاثة أضعاف حصة تدفقات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كانت الخصخصة هي المحددات الرئيسية لجاذبيتها المثيرة للإعجاب البرامج ، والاستقرار السياسي السليم والإصلاحات المؤسسية الفعالة التي أجريت تحت إشراف الاتحاد الأوروبي.

وفقاً للدراسات الاستقصائية ، لا يزال يتعين على مصر بذل المزيد من الجهد من أجل الوفاء بالشروط المسبقة التي لا غنى عنها التي يطلبها المستثمرون الأجانب المحتملون ، بحيث يمكن أن تظهر البلاد في قوائمهم القصيرة..

تتبع مصر استراتيجية تعاون متعددة الأقاليم ، تتكون من أن تصبح عضواً في العديد من شركات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف. هذه السياسة ستتيح لها أن تصبح مركزاً لسوق واسع. ومع ذلك ، فإن هذا يتطلب مواءمة وتراكم قواعد المنشأ ، وذلك لمنعها من تولي دور حواجز التجارة الحرة ، وبالتالي العوائق أمام جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. أخيراً ، تهدف الاستراتيجية المصرية متعددة الأقاليم إلى تحقيق تكامل عميق ، من أجل بناء تحالفات استراتيجية سليمة قائمة على المصالح المشتركة طويلة الأجل .

Chenaf-Nicet D, et.al, (2016) ،

قامت هذه الدراسة بالمقارنة مع متغيرات السياسة الأخرى ذات الصلة ، يبدو أن الإصلاح المؤسسي هو أحد المحددات المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان. مما لا شك فيه ، يبدو أن الجودة المؤسسية لا تقل أهمية عن الاقتصاد الكلي. وبشكل أكثر تحديداً ، يعد استقرار الاقتصاد الكلي من حيث معدل التضخم المنخفض ، والأسواق الفعالة من حيث المؤسسات ، والانفتاح

التجاري ، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، والبنية التحتية الأفضل ، من العوامل المحددة المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن للحكومات في البلدان النامية أن تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير من خلال إدخال إصلاحات مؤسسية ملائمة وسياسات الاقتصاد الكلي. علاوة على ذلك ، سنوسع هذه الدراسة من خلال تضمين المؤسسات الاقتصادية لفحص تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

Esau, N.et.al, (2014),

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الدور الذي تلعبه الجودة المؤسسية في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. تبين النتائج أن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة يرتبط بشكل كبير بنوعية المؤسسات. وبشكل أكثر تحديداً ، أظهرت النتائج أن استقرار الاقتصاد الكلي من حيث معدل تضخم أقل تقلباً ، وسوق مالية أكثر تطوراً وكفاءة ومؤسسات أقل فساداً واستقرار سياسي ، سيكون له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان في هذه العينة. من الآثار السياسية الهامة لهذه النتيجة أنه يمكن للحكومة في نيجيريا أن تلعب دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي ، إذا كان لنيجيريا أن تتمتع بالفوائد المستحقة على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن الإصلاحات المؤسسية ستكون مناسبة. علاوة على ذلك ، لأن نوعية الحوكمة لها تأثير إيجابي وإيجابي على تحديد مستوى الدخل ، وبالتالي ، فإن تحسين الجودة المؤسسية من شأنه أن يعزز متوسط دخل الدولة والذي بدوره بشكل غير مباشر له تأثير إيجابي كبير على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد. هناك حاجة إلى حملات مباشرة وعدوانية للمشاريع الاستثمارية.

يجب التركيز بشكل رئيسي على الوقاية ، أي على إصلاح السياسات والمؤسسات الاقتصادية والحوافز ، وإلا فإن الجهود المبذولة لتحسين إنفاذ تشريعات مكافحة الفساد باستخدام الشرطة أو مكاتب الأخلاقيات أو وكالات المراقبة الخاصة داخل الحكومة لن توتي ثمارها. مع التأكيد أولاً وقبل كل شيء على الأسباب الداخلية للفساد ، فإن الرشوة من قبل الشركات الأجنبية تلعب أيضاً دوراً مهماً خاصة في البلدان النامية مثل نيجيريا. يجب على المؤسسات الدولية أن تطبق تشريعات مكافحة الرشوة في الخارج وأن تجعل من كبح الفساد أولوية عند تقديم المساعدة لبلدانها الأعضاء.

**Fakher , A. (2014) ,**

اهتمت هذه الدراسة باختبار الفرضيات المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر بمناقشة وتحليل أثر الجودة المؤسسية والتكامل الاقتصادي: (1) فرضية أن الجودة المؤسسية هي أحد المحددات الهامة للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ، (2) تعد الجودة المؤسسية شرطاً مسبقاً هاماً لتحرير التجارة بنجاح وتجذب سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر (3) تشرح لماذا تلاحظ البلدان آثار الرفاهية الإيجابية لزيادة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما لا تستفيد البلدان الأخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. تدعم نتائج النموذج الفكرة القائلة بأن "قاعدة المؤسسات" عموماً قد أكدت النتائج السابقة للدراسات التجريبية التي دعمت جودة المؤسسات بشكل كبير وإيجابي وتأثيرها المباشر على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. تشير الدلائل العملية لكثير من الدراسات إلى أن العلاقة بين المؤسسات والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر غامضة ، والتي قد تكون إما بسبب مسائل أخذ العينات أو القياس. بشكل عام ، تشير النتائج في الورقة إلى أنه بالإضافة إلى أهمية المؤسسات ، فإن دور المحددات الاقتصادية

الذي يشمل الحوافز المالية والتنمية الاقتصادية القائمة على آليات السوق الحرة له تأثير محدود على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التجارة مقارنة بالمحددات غير التقليدية (جودة المؤسسات) التي تلعب التأثير الرئيسي على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. تشجع هذه النتائج الجهود المبذولة لزيادة جودة المؤسسات التي قد تساعد مصر والكثير من البلدان النامية على زيادة تجارتها وتلقي المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، بغض النظر عن التأثير غير المباشر لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد

Campus N et.al , (2008) ,

تبحث هذه الورقة في دور الإصلاحات الهيكلية - الإصلاحات المالية ، تحرير التجارة ، والخصخصة - كمحددات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، على أساس مجموعة البيانات التي تم إنشاؤها حديثاً حول الإصلاحات الهيكلية لـ 19 دولة في أمريكا اللاتينية و 25 دولة في أوروبا الشرقية بين عامي 1989 و 2004. علاقة تجريبية قوية من الإصلاحات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ، على وجه الخصوص ، من التحرير المالي والخصخصة. هذه النتائج قوية بالنسبة إلى مقاييس مختلفة للإصلاحات ، وتقسيم العينات ، وإمكانية التجانس المحتملة وتحيزات المتغيرات المحذوفة.

Dead C, Stein E (2007),

أظهرت هذه الدراسة أهمية الجودة المؤسسية كعامل جذب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. نجد أن جودة المؤسسات لها آثار إيجابية على الاستثمار الأجنبي المباشر. يعد تأثير المتغيرات المؤسسية ذا أهمية إحصائية وأهمية اقتصادية كبيرة. على سبيل المثال ، يؤدي تغيير الانحراف المعياري في الجودة التنظيمية لحكومة البلد المضيف إلى تغيير الاستثمار الأجنبي المباشر



بعامل 2 . بالإضافة إلى ذلك ، ليس للأبعاد المؤسسية نفس الأهمية بالنسبة لقرار الاستثمار. نجد أن السياسات التي لا يمكن التنبؤ بها والعبء التنظيمي المفرط وعدم الالتزام من جانب الحكومة يبدو أنها تلعب دوراً رئيسياً في ردع الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتائج قوية لاستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات المؤسسية ، التي تم جمعها من مصادر مختلفة ، واستخدام منهجيات مختلفة. علاوة على ذلك ، فهي قوية أيضاً في اختلاف الموصفات ، وأساليب التقدير المختلفة. بالإضافة إلى ذلك ، ساهمنا في أدلة بيانات اللوحة التي تؤكد نتائجنا من المقطع العرضي

تسلط الورقة الضوء على قناة واحدة يمكن من خلالها للمؤسسات أن تؤثر على النمو: بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى ذلك ، سيكون لرفع المستوى المؤسسي تأثير إيجابي على الاستثمار المحلي .

Gani, A. (2007) ،

تعرض هذه المقالة تقديرات لوحة البيانات للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باستخدام عينة من بلدان من آسيا وأمريكا اللاتينية. أثناء التحكم في متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر القياسية ، توفر النتائج تأكيداً قوياً بأن سيادة القانون ؛ السيطرة على الفساد ؛ الجودة التنظيمية ؛ ترتبط فعالية الحكومة والاستقرار السياسي إيجابياً بالاستثمار الأجنبي المباشر .

## 1 . مفهوم الجودة المؤسسية

حيث يستخدم مصطلح الجودة المؤسسية أو نوعية المؤسسات أو المؤسسات فقط بنفس المفهوم ولنفس الهدف في جميع الدراسات باستثناء أن الجودة المؤسسية

تطلق على نوعية المؤسسات في حالة المقارنة أو القياس Low / high  
( institutional quality )

هناك مصطلح آخر تم التطرق إليه وهو **المناخ المؤسسي** ( بن دبيش ،  
2017 )<sup>4</sup> **الإصلاح المؤسسي** هو مفهوم جديد يتناول كافة المنظمات و الهيئات و  
الجمعيات التي يشهدها النظام السياسي، رسمية كانت أم غير رسمية ،سياسية أو  
اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، تهدف أو لا تهدف للربح، و لذا ركزت معظم  
الكتابات الخاصة بالتنمية و تحقيق النمو بشكل متزايد على دور و تأثير المؤسسات  
على النمو، كما أوضحت أهمية المؤسسات في تفسير التفاوت الملاحظ بين الدول  
فيما يتعلق بمراحلها التنموية لكن أهم ما يلاحظ هو أن صياغة السياسات فيما يتعلق  
بالإصلاح المؤسسي يشوبه الحذر، فالحلول المؤسسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي  
جيد في بيئة معينة، ربما كانت غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تأخذ في الاعتبار  
الأعراف المحلية، و المؤسسات المكملة و آليات التطبيق. فالإصلاح المؤسسي  
الشامل يفرض رؤى متكاملة، و استراتيجيات بعيدة المدى و ترتيبات و إجراءات لها  
طابعها و مصادرها وأسسها العملية. ( بن عيني رحيمة ، 2015 )<sup>5</sup>

## 2 . مؤشرات الجودة المؤسسية

<sup>4</sup> بن دبيش / آخرون : " دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، 2017 ،  
دراسة قياسية للفترة 1996-2015 " ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، ورقة بحثية  
<sup>5</sup> بن عيني رحيمة / رحوى حسنية : " الاصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية " ، جامعة تلمسان ، دورية ،  
2015 .

يوجد عدة مؤشرات تعكس الجودة المؤسسية مثل : مؤشر الحوكمة والذي يعبر عن الجودة الوُسسية السياسية للبلدان ، ومؤشر التنافسية الذي يعبر عن الجودة الوُسسية الاقتصادية . ( Gani, A. (2007) )<sup>6</sup>

### أ - مؤشرات الحوكمة :

مؤشر الحوكمة من مؤشرات الجودة المؤسسية وهو نتاج لمتوسط ستة مؤشرات وضعها kaufman , et . al 2010 ويمكن دمجه في ثلاثة نقاط :- (د. رولا غازي اسماعيل ، 2021 )<sup>7</sup>

1- حق التعبير والمساءلة ، والاستقرار السياسي : حيث يتم على أساسها اختيار الحكومات ومراقبتها هل بها استقرار سياسي واستبدالها من قبل المستثمرين

2- فعالية الحكومة وجودة التنظيم : وضع سياسات فعالة للدولة وقدرتها على كفاءة التنظيم مما يحفز المستثمرين للادخار في هذه الدول

3- سيادة القانون ومكافحة الفساد : ومدى وجود إطار قانوني يحترمه الأفراد والمؤسسات يضمن للمستثمر الحصول على استقرار معاملاته

وكل مؤشر فرعي من هذه المؤشرات له ترتيب من حوالي ( .25 / - .25 ) والقيم الأعلى تمثل كفاءة الجودة المؤسسية . ( samina , 2019 )<sup>8</sup>

<sup>6</sup> Gani, A : "Governance and foreign direct investment links: evidence from panel data estimations", (2007), Applied Economics Letters, Vol. 14 No. 10, pp. 753-756.

<sup>7</sup> Ismail, R. (2021). Impact Of Institutional Variables On Foreign Direct Investment "The *Tishreen University Journal- Economic and Legal Middle East And North Africa* Sciences Series, 43(5).

## ب - مؤشرات التنافسية GCI

هو مؤشر يبين أو يوضح قياس جودة أداء المؤسسات من خلال بعض المؤشرات التي يحتويه هذا المؤشر مثل المؤسسات والبنية التحتية وغيرها من المؤشرات التي تمنح أوزاناً مختلفة في حساب المؤشر العام ويرتكز هذا المؤشر إلى ثلاثة أركان تتضمن 12 ركيزة رئيسية تتألف من 114 مؤشر فرعي . ( Klaus, 2018)<sup>9</sup>

## 3 . مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر FDI

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على إنه " امتلاك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين " ويتولى المستثمر الأجنبي الإدارة كاملة في حالة الملكية المطلقة للمشروع ، أو المشاركة في إدارة المشروع بالتعاون مع الشريك المحلي في حالة الاستثمار المشترك ، ويقوم المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة ، ولذا تعد الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة استثمارات طويلة الأجل . ( كاميليا )<sup>10</sup>

تعدد مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر FDI ومن أهم هذه التعريفات والمفاهيم ما يلي:

<sup>8</sup> Samina Sabir et.al " Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries " (2019), Financial Innovation , Volume 5, Number 1, Page

<sup>9</sup> Klaus Schwab " the global competitiveness report " , (2018) , World Economic Forum , Columbia University .

1 كاميليا : " دو الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير ، كلية تجارة ، جامعة حلوان ، 2008 .

وهناك مجموعة من التعاريف وردت للمنظمات الدولية وكذا الكُتاب الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر نورد منها فيما يلي :

تعريف منظمة التجارة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر : ( WTO )  
" هو أي نشاط استثمار مستقر في بلد معين ويمتلك أصولا في بلد آخر ( البلد المضيف ) وذلك بقصد تنفيذ هذه الاستثمارات ."

تعريف البنك الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر ( WB )  
" هو استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى غير الدولة الأم على أن يكون للمستثمر حصة من الملكية تتيح له 10% من القوة التصويتية للإدارة " .

تعريف كل من صندوق النقد الدولي للاستثمار الاجنبي المباشر ( IMF ) ،  
ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ):

" هو الاستثمار في مشروع داخل دول ما يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى ، وقد أوضح الصندوق في مجال تعريف هذه الاستثمارات المباشرة ، أنه يجب أن تزيد حصة المستثمر الأجنبي عن 50% من رأس المال أو يتركز 25 % فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون له سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع " .

#### 4 . تطور مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

تعد مصر بوصفها بوابة إفريقيا والشرق الأوسط من الدول العربية التي تطمح في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ولذلك ، اتخذت العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرحلة مهمة في الإصلاح المالي والاقتصادي والتي استهدفت رفع كفاءة النظام المالي والمصرفي وتوسيع قاعدة الملكية باعتماد مجموعة من

الإصلاحات ذات الأطر الاقتصادية والهيكلية وكثفت مصر جهودها لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، وعرض المزيد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار العربي والأجنبي .

شهد الاقتصاد المصري زيادة في مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد اليها منذ عام 2005 الى عام 2010 وذلك لاتباع سياسات التطوير في البنية التحتية والاطر التنظيمية و الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث صدرت في مصر عام 2006 حزمة من القوانين المحفزة والمشجعة للاستثمار لحماية الاستثمار والمستثمرين . ( Fakher , 2014 )<sup>11</sup>

جدول رقم ( 1 ) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

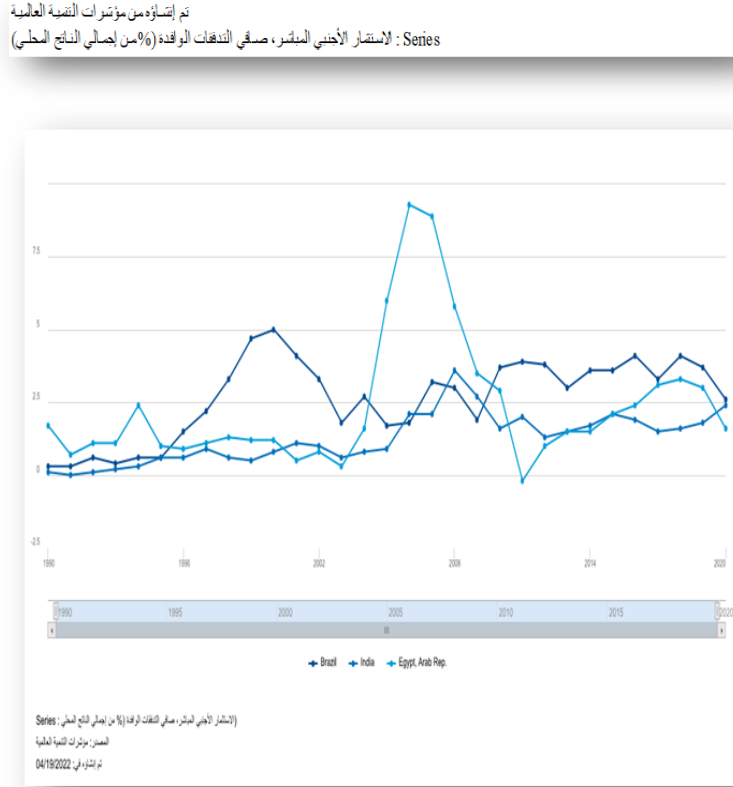
البرازيل	الهند	جمهورية مصر العربية	
0.3	0.1	1.7	1990
0.3	0.0	0.7	1991
0.6	0.1	1.1	1992
0.4	0.2	1.1	1993
0.6	0.3	2.4	1994
0.6	0.6	1.0	1995
1.5	0.6	0.9	1996
2.2	0.9	1.1	1997
3.3	0.6	1.3	1998
4.7	0.5	1.2	1999
5.0	0.8	1.2	2000
4.1	1.1	0.5	2001
3.3	1.0	0.8	2002
1.8	0.6	0.3	2003
2.7	0.8	1.6	2004
1.7	0.9	6.0	2005
1.8	2.1	9.3	2006

<sup>11</sup> Fakher, A : "Quality of institutions and integration in the world economy: applied study on Egypt", 2014 . East-West Journal of Economics and Business, XVII(2), 69-96

3.2	2.1	8.9	2007
3.0	3.6	5.8	2008
1.9	2.7	3.5	2009
3.7	1.6	2.9	2010
3.9	2.0	-0.2	2011
3.8	1.3	1.0	2012
3.0	1.5	1.5	2013
3.6	1.7	1.5	2014
3.6	2.1	2.1	2015
4.1	1.9	2.4	2016
3.3	1.5	3.1	2017
4.1	1.6	3.3	2018
3.7	1.8	3.0	2019
2.6	2.4	1.6	2020

المصدر : البنك الدولي ، قواعد البيانات

شكل رقم ( 1 ) تطور صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من GDP في



تم إعداد الشكل البياني بالاعتماد علي قواعد البنك الدولي

وقد شهدت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تقلبات واضحة خلال العقود الثلاثة الماضية منذ عام 1990 حتى عام 2019 فقد سجلت صافي التدفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1.71 % كنسبة من GDP عام 1990 ، فيما تلى ذلك انخفاضا واضحا عام 1991 حيث سجلت 0.68 % كنسبة من GDP فقط ، ولعل هذا الانخفاض يرجع إلي عدم الاستقرار



السياسي والأمني الذي حدث وألقي بظلاله علي المنطقة العربية كلها بما فيها مصر إثر حرب الخليج الثانية.

وخلال المدة 1991 - 1996 احتلت مصر المرتبة الثانية كبلد مضيف للاستثمار الأجنبي من بين دول الوطن العربي حيث تدفق إلى داخل مصر ( 3695 ) مليون دولار بالاسعار الجارية كما احتلت مصر المرتبة الرابعة في قائمة الدول النامية من حيث مؤشر أهمية الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر من مجموع الاستثمار على مستوى العالم 0.35 % عام 1990 ارتفعت هذه النسبة إلى 0.51 % عام 2010 .

كما ارتفعت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا عام 1992 ، ثم سجلت انخفاضا ملحوظا مرة أخرى عام 1995 حيث سجلت النقطة 0.99 % ، ثم تلى ذلك ارتفاعا طفيفا عام 1997 حيث سجلت 1.14 % كنسبة من GDP بما يعادل 890 مليون دولار بالاسعار الجارية ، ثم 1076 مليون دولار عام 1998 بنسبة 1.27 % ، ثم واصلت الارتفاع حتي عام 2000 حيث وصلت 1235 . ولكن حدث هبوط حاد عام 2001 حيث بلغت 510 مليون دولار بما يعادل 6 % من الناتج المحلي الإجمالي ثم 10043 عام 2006 بما يساوي 9.35 % .

بدأت سلسلة من التخفيضات في قيمة الجنية المصري عامي 2000 و2001 بسبب الضغوط المستمرة على الجنية المصري وفي محاولة لوقف نفاذ الاحتياطي الاجنبي حيث عانى الاقتصاد المصري من مشكلات عدة في نهاية التسعينات حيث تتابع اثر الازمة الاقتصادية الداخلية والخارجية على الاقتصاد

المصرى فى 1997 (الازمة المالية الاسبوية, حادث الاقصر الإرهابي)، فضلا عن انخفاض أسعار البترول العالمية مما أدى الى تدهور موقف مصر الخارجي نتيجة لهروب رؤوس الأموال الى الخارج وانخفاض عدد السائحين القادمين الى مصر، بالإضافة الى العجز فى الميزان الجارى ، مما أدى إلى حتمية وجود سياسة اقتصادية جديدة تحمي الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القضاء على ظاهرة خروج المستثمرين الاجانب من مصر ومن ثم سياسة التعويم المدار احدى وسائل الحوكمة التي اتخذتها الدولة حينها لجذب مزيد من المستثمرين الاجانب في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة .

بداية من عام 2008 حتى 2010 انخفضت مرة أخرى حيث وصلت إلى 6386 مليون دولار عام 2010 ، ولعل أزمة الرهون العقارية ومرحلة الركود الاقتصادي الذي ساد العالم كان لها دور في هذا الانخفاض ليس في مصر فقط بل أثرت علي كل دول العالم. ثم تدهور وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الي مصر بداية من عام 2011 حتى عام 2014 حيث سجل صافي التدفقات الاستثمارية المباشرة إلي مصر رقما سالبا ( -483 ) مليون دولار بما يساوي - 0.20 % من GDP عام 2011 وهذا قد يكون منطقيا نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي الاقتصادي خلال هذه الفترة ، فضلا عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في هذه السنوات كما شهدت هذه الفترة ارتفاعا تدريجيا في معدلات التضخم ثم تحسن الوضع تدريجيا حتي بلغت 6880 مليون دولار عام 2016 بحوالي 2.44 % ثم 3.14 % عام 2017 ثم 26.2 % عام 2018 ، ثم أقل من 3 % عام 2019 .

نجحت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2020/2019 نحو 3.6%، وذلك على الرغم من تداعيات انتشار فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي، غير أن الاقتصاد المصري نجح في التعامل مع الأزمة، وتحقيق معدل نمو إيجابي في حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. ويتميز الهيكل الاقتصادي لمصر بالتنوع وبالإستجابة المرنة لقوى السوق وتفاعلاته مما يشكل أساساً قوياً لمساهمة كافة القطاعات الاقتصادية بصورة إيجابية في عملية النمو الاقتصادي. وتعطي خطة التنمية المستدامة في مصر أولوية للقطاعات الرائدة عالية الإنتاجية سريعة النمو وللقطاعات الأكثر ارتباطاً بتنشيط المعاملات في الأسواق الداخلية.

احتلت مصر المرتبة الثانية عربياً والرابعة بين دول العالم النامي في المدة 1990-1996 في قائمة البلدان من حيث البلدان الجاذبة للاستثمار الأجنبي. الفترات التي ساد فيها عدم استقرار سياسي وأمني في المنطقة العربية (1991 ، 2003 ) تراجع الى حد كبير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المنطقة ومنها مصر .

في العام 2004 حقق الاستثمار الأجنبي المباشر ، أعلى نسبة نمو سنوي حيث زاد قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر من 1.6 مليون دولار عام 2004 الى 6.0 مليون دولار عام 2005 . ( صباغ ، 2013 )<sup>12</sup> .

## 5 . الجودة المؤسسية في مصر

### مؤشرات الحوكمة

<sup>12</sup> صباغ : " الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية 1990-2010 " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع و الثلاثون 2013 .

الجدول رقم ( 2 ) تطور المؤشرات الفرعية الستة التي تعبر عن مؤشر الحوكمة العالمي

الصوت والمساءلة	قواعد القانون	الجودة التنظيمية	الاستقرار السياسي والقضاء على العنف	فعالية الحكومة	مؤشر السيطرة على الفساد	الصوت	
22.0	51.8	53.3	27.7	36.1	38.7	1996	1
21.4	50.0	37.3	44.1	48.7	38.7	1998	2
22.4	51.0	36.9	47.6	48.2	34.0	2000	3
16.4	54.5	35.7	31.2	41.3	42.4	2002	4
18.4	54.0	27.6	27.6	44.9	35.4	2003	5
21.6	52.6	33.0	21.4	47.3	29.3	2004	6
21.2	52.6	38.7	26.7	40.7	31.2	2005	7
14.4	47.4	36.8	22.2	36.1	25.4	2006	8
14.9	48.3	43.2	27.1	43.2	24.3	2007	9
13.5	51.4	49.5	28.8	43.2	23.8	2008	10
14.2	52.6	46.9	25.6	47.4	36.4	2009	11
13.7	49.8	46.9	19.4	42.1	31.0	2010	12
14.1	41.8	41.2	6.6	35.1	25.6	2011	13
25.8	40.4	33.6	7.6	23.2	33.2	2012	14
16.9	33.3	29.4	7.1	20.9	31.8	2013	15
14.8	29.3	26.4	7.6	20.2	30.8	2014	16
14.8	31.3	22.1	8.6	22.1	30.8	2015	17
14.3	32.7	17.8	9.0	27.9	31.3	2016	18
13.3	32.7	17.3	9.0	29.3	35.6	2017	19
13.0	37.0	17.3	12.3	30.8	32.2	2018	20
8.2	38.0	18.8	12.3	36.5	27.9	2019	21
7.7	39.9	25.5	11.3	32.2	22.6	2020	22

المصدر : البنك الدولي ، قواعد البيانات

من الجدول السابق الذي يوضح مؤشرات الحوكمة الفرعية في مصر خلال الفترة من ( 1996 - 2020 ) تبين ان : -

الفترة من 1996 حتى 2005 كانت المؤشرات في حالة تقلبات وتغيرات ولكن عام 2002 عام السيطرة على الفساد حيث وصل مؤشر القضاء على الفساد الى 42.4 ومن استمر في التذبذب حتى وصل عام 2011 الى 25.6 عام ثورة 25 يناير التي احدثت ضجة عالمية حيث انخفض مؤشر القضاء على الفساد الى 25.6 مما

اثر بالتبعية على سحب الاستثمار الاجنبي المباشر من الدولة وانخفض حينها الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر بالسالب -2 مليار دولار حتى عاود هذا المؤشر للارتفاع مرة اخرى باتباع اساليب وقوانين للسلطة المصرية للقضاء على الفساد والتلاعب في كافة المجالات مما ادى الى استقرار قيمة المؤشر خلال عام 2012 الى 2018 ما بين ( 30 - 35 ) ومن ثم ظهرت جائحة كورونا عام 2019 لتقلب الموازين مرة اخرى ليعاود المؤشر للانخفاض بسبب الشائعات والتلاعب في المجال الصحي ولكن مصر حينها تخطت الجائحة بسلام من اهم المؤشرات الستة الفرعية لمؤشر الحوكمة التي تؤثر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو مؤشر الاستقرار السياسي والقضاء على الفساد . حيث يزداد قيمة مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر بزيادة مؤشر الاستقرار السياسي والقضاء على الفساد . ( Mihaela, 2018 )<sup>13</sup>

يقيس مؤشر الجودة التنظيمية قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتشجيع وتنمية القطاع اخلص وتعزيزه، ويشمل هذا المؤشر على درجة التدخل الحكومي فى الاقتصاد وفعالية التدابير التنظيمية فيما خص الصادرات، نوعية التنظيم المالي ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي ، اللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية ، السيطرة على الأسعار والأجور، سياسات المنافسة،

---

<sup>13</sup> Mihaela Peres, et.al" **The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence from developed and developing countries** (2018),Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 31:1, 626-644

فعالية السياسة المالية ومدى هيمنة مؤسسات الدولة على النشاط الاقتصادي. ( سي جيلاني ، 2020 )<sup>14</sup>

اتخذت مصر العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ رحلة مهمة في الإصلاح المالي والاقتصادي والتي استهدفت رفع كفاءة النظام المالي والمصرفي وتوسيع قاعدة الملكية باعتماد مجموعة من الإصلاحات ذات الأطر الاقتصادية والهيكلية . حيث ان مع انخفاض مؤشر الجودة التنظيمية بسبب عدم الاستقرار التي سادت منطقة الشرق الأوسط عقب غزو العراق للكويت انخفض ايضا مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل اليها واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2003 حيث وصل هذا المؤشر عام 1996 الى 53.3 اعلى نقطة واستمر في الانخفاض حتى 27.6 عام 2003 ومن ثم ارتفع مؤشر جودة الاطر التنظيمية منذ عام 2004 وذلك اتبعه زيادة في حجم الاستثمار الاجنبي الوارد الى مصر وظل في ارتفاع مضطرد انخفاض ولكن لم يكن الانخفاض مثل السنوات التي سبقتها ولكن عاودت الارتفاع مع ارتفاع قيمة مؤشر جودة الاطر التنظيمية واتخاذ الدولة المصرية العديد من الإصلاحات التي شملت تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز تحرير التجارة الاقليمية وتبسيط اجراءات الاستثمار . ولم يبدأ التحسن الا عام 2008 حيث وصل الى نقطة عالية وهي 49.5 ومن ثم عاود الانخفاض مرة اخرى لعد الاستقرار السياسي في المنطقة وتبعه انخفاض في مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر ومن ثم استمر المؤشر في الانخفاض الى عام 2010 .

<sup>14</sup> سي جيلاني : " أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ( ARDL ) " ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال / المجلد 06 العدد 03 / جانفي 2020 .

ثم جاءت ثورة يناير عام 2011 لتقلب الموازين وينخفض المؤشر وانخفض الاستثمار الاجنبي المباشر بالسالب حينها ومن ثم يستمر في الانخفاض حتى عام 2018 ولكن بمعدلات متفاوتة ولكن الاستثمار زاد من 2,8 مليار عام 2012 حتى 9 مليار عام 2019 وذلك مع تعافى مؤشر جودة الاطر التنظيمية الى ان جاءت جائحة كورونا وانخفض مؤشر جودة الاطر التنظيمية ومن ثم عاود للارتفاع عام 2020 حتى وصل 25.5 مؤشر الاستثمار . ( السيده ، 2021 )<sup>15</sup>

مؤشرات التنافسية العالمية

### الجدول رقم ( 3 ) مؤشر التنافسية العالمي GCI

2014		2015		2016		2017		2018		2019		مصر
قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	
3.63	118	3.60	119	3.66	116	3.67	115	3.90	100	54.5	93	

المصدر: تقارير التنافسية العالمية اصدارات 2014 - 2015 - 2016 - 2017 - 2018 - 2019

من الجدول السابق تحاول مصر مفاداة هذه الصدمات بعمل العديد من الإصلاحات التي اتبعتها منذ تمكين برامج الإصلاح الاقتصادي والحد من الصدمات فاصبح ترتيب مصر فى مقامات متقدمة عن ذى قبل فى كثير من المجالات مثل دول اكثر من جامعة مصرية تصنيفات دولية وتطوير القطاع الصحي و والبنية التحتية مما ادى الى زيادة مؤشر التنافسية واصبح فى الرتبة 93 عام 2019

<sup>15</sup> السيده كمال : " دور الاستثمار الاجنبي المباشر فى الحد من الفقر : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة ( 1990 - 2018 )

الجدول رقم ( 4 ) مؤشر التنافسية العالمي في دول المقارنة ( مصر ، الهند ، البرازيل )

2014		2015		2016		2017		2018		2019		
قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	
3.63	118	3.60	119	3.66	116	3.67	115	3.90	100	54.5	93	مصر
4.28	60	4.21	71	4.31	55	4.52	39	4.59	40	61.4	68	الهند
4.33	56	4.34	57	4.08	75	4.02	81	4.14	80	60.9	71	البرازيل

المصدر: تقارير التنافسية العالمية اصدارات 2014 - 2015 - 2016-2017-2018-2019

مصر والبرازيل والهند من الدول النامية التي تسعى للوصول الى قاطرة التنمية من اجل الوصول الى معدلات نمو مرتفعة عن طريق زيادة مؤشرات التنافسية العالمية عن طريق تطوير بيئة الاعمال وتطوير الاسواق والمنتجات ومن ثم التطوير قوة راس المال البشرى والتكنولوجيا وذلك لزيادة جذب استثمار اجنبي مباشر اليها

من الجدول السابق تراجع ترتيب الهند في مؤشر التنافسية العالمي بشكل ملحوظ عام 2019 من 40 عام 2018 الى 68 عام 2019 وذلك بسبب تدهور الاقتصاد وخروج رؤوس الاموال من الدول النامية في هذه الاوقات بسبب جائحة كورونا ومن ثم فإن تدفقات الاستثمار الاجنبي المبار الوارد اليها في هذا العام في تزايد طفيف جدا لا يذكر بسبب الجائحة وخروج الكثير من المستثمرين الاجانب من الاقتصاد الهندي ، استحدثت الهند شرطا يقضي بضرورة حصول جميع الاستثمارات القادمة من البلدان التي تتقاسم الحدود البرية مع الهند على موافقة حكومية مسبقه، للحد من عمليات الاستيلاء أو الاستحواذ على الشركات الهندية أثناء الجائحة.



وقد شهدت البرازيل أعلى معدل لحالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 والوفيات في المنطقة وانكماشاً اقتصادياً شديداً، واعتمدت تدابير لاحتواء السكان بسهولة، ونفذت تحويلات مالية واضحة تستهدف السكان الضعفاء، مما قلل من انكماش الناتج المحلي الإجمالي (-4.1 في المائة مقابل -6.6 في المائة في المنطقة دون الإقليمية). من بين اقتصادات أمريكا اللاتينية الرئيسية، من المتوقع الآن أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبرازيل أسرع انتعاش إلى مستويات ما قبل الوباء. وفي هذا السياق، تقلصت تدفقات أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات المحلية (-37 في المائة)، مما يعكس انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي في خدمات الكهرباء والغاز (-62 في المائة)، والتجارة باستثناء المركبات (-33 في المائة)، والخدمات المالية (-68 في المائة)، والنقل واللوجستيات (-90 في المائة). في المقابل، سجلت صناعة التأمين ارتفاعاً غير مسبوق في الاستثمار الأجنبي المباشر، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة استخراج النفط والغاز تقريباً. ( تقرير التنافسية ، 2020 )<sup>16</sup>

يشكل الاستقرار السياسي والأمني في مصر مناخاً مواتياً لجذب الاستثمار الأجنبي، وتتضح العالقة حال فقدان دولة من الدولة هذا العامل والمحدد المهم الذي اتفقت عليه عديد من الدراسات السابقة. وقد تتضح العالقة بمقارنة فترات تميزت فيها مصر بحالة الاستقرار السياسي والأمني بفترات أخرى شهدت عدم الاستقرار، فمثال شهد عام 1991 فترة عدم استقرار أمني فهبطت صافي الاستثمارات الأجنبية في مصر من 1.17 % من إجمالي الناتج المحلي عام

<sup>16</sup> تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي اصدار عام 2020 .

1990 الي 0.68 % من GDP أيضا في عام 2011 حيث سجلت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي رقما سالبا حيث كانت -0.20 % من إجمالي الناتج المحلي ، حيث هربت كثير من رؤوس الأموال خارج مصر . كما تحست صافي التدفقات بعد أن شهدت مصر حالة من الاستقرار السياسي والأمني بعد عام 2006 فقد زادت صافي التدفقات من 2.44 عام 2016 الي 3.14 % ثم 3.265 في عامي 2017 ثم 2018 علي التوالي ( مسعد ، 2022 )<sup>17</sup>

احتلت مصر المرتبة الثانية ضمن قائمة الوجهات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي خلال عام 2020 ، بحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات . كما استحوذت مصر علي 14.5% من 40.5 مليار دولار مستثمرة في المنطقة ، أو ما يعادل نحو 5.9 مليار دولار من الاستثمارات . ومازالت مصر المتلقي الأكبر للاستثمار الاجنبي المباشر في إفريقيا حيث جاءت مصر كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2020 ، بعد أن استحوذت علي 15 % من إجمالي التدفقات البالغة 39.8 مليار دولار التي تلقتها القارة . مصر واجهت بثبات أزمة كوفيد 19 بفضل الإصلاحات التي تم تنفيذها منذ عام 2016، لتصبح إحدى الدول القليلة في العالم القادرة على تحقيق نمو بنسبة 3.3% في عام 2021،

الجدول رقم ( 5 ) مؤشر المؤسسات الذي يصدر عن تقرير التنافسية

الهند		جمهورية مصر العربية				البرازيل				المؤسسات		
2018		2019		2018		2019		2018			2019	
قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة		قيمة المؤشر	الرتبة
4.4	39	56.8	59	3.9	64	51.3	82	3.4	109	48.1	99	

<sup>17</sup> مسعد : " حدود سعر الصرف المثلي الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، Optimal exchange rate limits that attract foreign direct investment to Egypt " ، 2022 ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - المجلد الخامس عشر - العدد الرابع عشر - ابريل 2022 .

المصدر : تقرير التنافسية اصدار عام 2018 ، 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

من الجدول السابق يتم مقارنة مصر بالبرازيل والهند ونقاط القوة والضعف في مؤشرات التنافسية كالتالي

### البرازيل

تحتل المرتبة 71 عالميا ، ومركزا واحدا أعلى من التقييم الأخير ، و 8 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ينتعش النمو الاقتصادي ببطء (2%) بعد الركود 2015-2016 . إن زيادة تحسين إنتاجية البرازيل أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجدول الأعمال الاجتماعي للبلاد أيضا. تعتبر مكافحة البطالة المرتفعة (11.4%) 5 وتجدد معدلات الفقر (6) من الأولويات، وتشكل تحسينات GCI هذا العام - مهما كانت صغيرة - خطوة أولى نحو إرساء الأسس لمزيد من الازدهار.

البرازيل كدولة نامية من الدول اللاتينية انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل، أكبر متلقي في أمريكا اللاتينية، بنسبة 62 في المائة إلى 25 مليار دولار - وهو أدنى مستوى له منذ عقدين.

وتراجع مؤشر التنافسية حيث تعافى ترتيب البرازيل من 80 الى 71 بين العامين 2018 - 2019 وذلك من خلال البرامج الإصلاحية في مختلف القطاعات الإصلاحية لزيادة المؤشر

كانت نتيجة GCI لهذا العام مدفوعة بشكل أساسي بتبسيط كبير للوائح لبدء وإغلاق الأعمال التجارية، الذي عزز درجة دعامة دينامية الأعمال (+ 7.8 نقطة، المركز 67) ؛ وبانخفاض التضخم (الذي يبلغ حاليا 3.6 في المائة) ؛ وبكفاءة أفضل إلى حد ما في سوق العمل (+ 2.5 في الدرجة، لكنها تبدأ من المرتبة المنخفضة، المرتبة 105).

بالإضافة إلى هذه التحسينات، يستفيد أداء القدرة التنافسية للبرازيل أيضًا من مستوى عال نسبيًا من القدرة على الابتكار (40) ومن حجم سوقها (81.3)، (10).

ومن ناحية أخرى، تم إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، وينبغي أن يقترن استقرار الاقتصاد الكلي (المركز 115) بمزيد من الانفتاح التجاري (المركز 125)، لا سيما من حيث التعريفات المطبقة (12.3 في المائة في المتوسط ؛ 128) والحواجز غير الجمركية (الجلسة 135) ؛ وتحسين الأمن (الجلسة 132) ؛ وتوطيد الاستقرار الحكومي (المركز 130). علاوة على ذلك، يصنف قادة الأعمال البرازيليون الروتين المفرط (بدرجة 11.4، المرتبة 141) ويفتقرون إلى رؤية طويلة المدى من الحكومة (23.9، 129) من بين الأولويات الأكثر إلحاحًا لتجديد القدرة التنافسية للبلاد، تليها عن كثب الضرائب المشوهة بشكل مفرط (25.3، 136). للمضي قدمًا، بينما يسعى الاقتصاد العالمي إلى أن يصبح أكثر شمولاً واستدامة، وستكون المعايير الاجتماعية والبيئية الأعلى ورؤيتها وسياساتها الطويلة الأجل حاسمة لتحقيق هذه الأهداف.

حيث أن مؤشر البيئة المؤسسية عام 2019 في البرازيل رتبته 99 من ضمن 141 دولة على مستوى العالم بالمقارنة مع 2018 حيث كان رتبته 109 من ضمن 137 دولة

في سياق الصدمات السلبية لمعدلات التبادل التجاري والاضطرابات السياسية، تراجعت البرازيل ستة مراكز إلى المرتبة 99. ويعزى ذلك في الأساس إلى تدهور السلع والعمالة والأسواق المالية. ويستعيد عنصر المؤسسات 11 منصبًا عام 2018، مما يدل على آثار التحقيقات التي تؤدي إلى مزيد من الشفافية وتصور الإجراءات الناجحة للحد من الفساد ضمن الحدود المؤسسية

للدستور البرازيلي. بعد عامين من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدهور ظروف الاقتصاد الكلي، تحسنت البرازيل هذا العام بشكل طفيف إعادة التضخم والعجز الحكومي إلى ما دون المستوى المطلوب تحكم. كما تتقدم معززات الكفاءة هذا العام ، مع تحسينات في كفاءة سوق السلع. ويأتي أكبر تقدم للبرازيل في ركيزة الابتكار، مع حدوث ارتفاعات في العديد من المؤشرات، مما يشير إلى تعزيز القدرة على الابتكار، والمزيد من التعاون بين الجامعات الصناعية والشركات، وجودة أعلى للبحوث، وعلماء ومهندسين مدربين تدريباً أفضل . ( تقرير التنافسية، 2018 )<sup>18</sup>

#### مصر

أظهرت مؤشرات تقرير التنافسية العالمي لعام 2019، تحقيق الاقتصاد المصري تحسناً طفيفاً في الترتيب مقارنة بعام 2018، واحتلت المركز 93 من أصل 141 دولة.

مصر حققت تحسناً في مؤشر التنافسية عام 2019 مقارنة بمؤشر 2018 وذلك في 8 محاور أساسية، وثباتاً في محورين، كما حققت أيضاً تحسناً في 53 مؤشراً فرعياً، وثباتاً في 5 مؤشرات أخرى، وكذلك حققت مصر ترتيباً جيداً في 7 مؤشرات مستحدثة في التقرير الأخير بمحور المؤسسات.

تقدم ترتيب مصر 20 مركزاً في محور المؤسسات لتحتل المركز 82 عام 2019، مقارنة بالمركز 102 عام 2018، وقد شمل هذا المحور عدة مؤشرات فرعية هي: مؤشر قوة معايير التدقيق والمحاسبة والذي احتلت فيه مصر المرتبة 50 عام 2019، مقارنة بالمرتبة 68 عام 2018 متقدمة بذلك 18 مركزاً، كما تقدمت مصر 47 مركزاً في مؤشر شفافية الموازنة، لتحتل المركز 63 عام 2019،

<sup>18</sup> تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

مقارنة بالمركز 110 عام 2018، فضلاً عن تحسن ترتيبها في مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية لتحتل المركز الـ 89 عام 2019، مقارنة بالمركز الـ 124 عام 2018، متقدمة بذلك 35 مركزاً، بالإضافة إلى تحسن ترتيبها في مؤشر حقوق الملكية لتحتل المركز الـ 34 عام 2019، مقارنة بالمركز 51 عام 2018، بفارق 17 مركزاً، بجانب تحسن ترتيبها أيضاً في مؤشر إدارة حقوق المساهمين لتحتل المركز 28 عام 2019، مقارنة بالمركز 45 عام 2018، بفارق 17 مركزاً، كما تحسن ترتيبها في مؤشر التكلفة التي تتحملها الأعمال نتيجة الجرائم المنظمة لتحتل المركز 35 عام 2019، مقارنة بالمركز الـ 43 عام 2018، بفارق 8 مراكز احتلت مصر في مؤشر المؤسسات المركز رقم 82 في الترتيب مقابل المركز 102 العام السابق 2018، و105 أعوام 2017.

#### الهند

تحتل الهند المرتبة 68 ، بانخفاض 10 مراكز في عام 2019. الانخفاض ليس سوى نتيجة جزئية لانخفاض طفيف نسبياً في النقاط (61.4، -0.7 نقطة)، ولكن أيضاً، والأهم من ذلك، التقدم الذي أحرزته عدة دول في المرتبة القريبة من الهند: كولومبيا (62.7، + 1.1 نقطة، 57) ، أذربيجان (62.7، + 2.7، 58)، جنوب إفريقيا (62.4، + 1.7، 60) وتركيا (62.1، + 0.5، 61). تتخلف الهند عن الصين (73.9، 28) بفارق 40 نقطة و 14 نقطة. إلى جانب البرازيل (71، 60.9)، فهي من بين مجموعة الـ BRICS منخفضة الأداء، على الرغم من أن ملامح القدرة التنافسية للاقتصاديين مختلفة تماماً.

تحتل الهند المرتبة بعد 100 على خمس ركائز وميزات في أعلى 50 من أربع ركائز فقط. ومع ذلك، فهي تحتل مرتبة عالية في الاقتصاد الكلي والاستقرار (90، 43) وحجم السوق (93.7، 3) ؛ وقطاعها المالي (69.5، 40) عميق ومستقر

نسبياً على الرغم من ارتفاع معدل التأخر (10 في المائة من محفظة القروض، المرتبة 106)، مما يساهم في إضعاف سلامة نظامها المصرفي (60.4، المرتبة 89). الهند تعمل بشكل جيد عندما يتعلق الأمر بالابتكار (50.9، 35)، قبل معظم الاقتصادات الناشئة بكثير وعلى قدم المساواة مع العديد من الاقتصادات المتقدمة.

وهذا يتناقض مع أوجه القصور الرئيسية في بعض العوامل الأساسية التي تمكن القدرة التنافسية اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدود (31.1، 120) ولكنه تحسن بشكل حاد (+ 8 منذ طبعة 2017).

## 6 . متغيرات الدراسة

جدول رقم (6) متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات	فترة الدراسة
FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر - صافي التدفقات الداخلة ( % من اجمالي الناتج المحلي )	WORLD BANK	- 2005) ( 2019
E-FR	مؤشر الحرية الاقتصادية	HERITAGE FOUNDATION	
I-FR	مؤشر حرية الاستثمار	THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS	
COR	مؤشر ضبط الفساد	The Global Competitiveness Report	
PS	مؤشر الاستقرار السياسي		
RQ	مؤشر الجودة التنظيمية		
GCI	مؤشر التنافسية العالمي		
IQ	مؤشر الجودة المؤسسية		

المصدر : اعداد الباحث

من الجدول السابق سوف يتم تعريف كل من متغيرات الدراسة عالنحو التالي

**المتغير التابع**

الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة ( % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ) FDI :

تم اختياره كمتغير تابع حيث تم ذكره هكذا في معظم الدراسات السابقة ذات الاهتمام الواسع بقياس اثر الجودة المؤسسية علي علي جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر ، ويعتبر مؤشر لقياس صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .ويصدر هذا المؤشر من البنك الدولي المتغيرات المستقلة

#### مؤشر الجودة المؤسسية IQ

يقيس هذا المؤشر جودة المؤسسات داخل دول المقارنة ومدى تأثيره علي كافة الجوانب اقتصاديا وسياسيا وبيئيا واجتماعيا ، ويصدر هذا المؤشر من تقرير التنافسية العالمية بمنتهي الاقتصاد العالمي World Economic Forum .

#### مؤشر التنافسية العالمي GCI

يبين أو يوضح قياس جودة أداء المؤسسات من خلال بعض المؤشرات التي يحتويه هذا المؤشر مثل المؤسسات والبنية التحتية وغيرها من المؤشرات التي تمنح أوزاناً مختلفة في حساب المؤشر العام ويرتكز هذا المؤشر إلى ثلاثة أركان تتضمن 12 ركيزة رئيسية تتألف من 114 مؤشر فرعي

#### مؤشر الحرية الاقتصادية E-FR

يقيس هذا المؤشر مدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها علي كافة جوانب الحرية الاقتصادية والسياسية واداء الاعمال ، يصدر هذا المؤشر من معهد HERITAGE FOUNDATION بالتعاون مع صحيفة WALL STREET JOURNAL .

#### مؤشر حرية الاستثمار I-FR



هو مؤشر من المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية ، وقياس مدى تدخل الحكومة والقيود التي تفرضها علي تدفقات رؤوس الاموال من الخارج والقيود التي تفرضها علي المستثمرين .

### مؤشر الاستقرار السياسي PS

هو مؤشر مركب يحتوي المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي وقياس هذا المؤشر تقلبات استقرار الحكومة او الاطاحة بها بوسائل غير دستورية او عنيفة بما في ذلك العنف والارهاب والاضطرابات الاجتماعية والتعديلات الدستورية مما يجعل المستثمر لا يأمن علي استثماراته في هذه الاجواء اذا لم يتم زيادة مؤشر الاستقرار السياسي في هذه الدولة وهو مؤشر من مؤشرات الجودة المؤسسية السياسية وهو مؤشر فرعي من مؤشرات الحوكمة

### مؤشر جودة الاطر التنظيمية RQ

هو مؤشر يقيس امكانية الدعم المالي والتنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر واللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية ومدى هيمنة الدولة علي النشاط الاقتصادي ويختص بقياس قدرة الحكومة علي صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تشجيع ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر . وتختص بالتسهيلات امام المستثمرين .

### 7 . اختبار السببية :

ويستخدم هذا الاختبار لدراسة السببية بين مؤشرات الجودة المؤسسية كمتغير مستقل والاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد علي اختبار Pairwise-Granger Causality Tests .

تعني السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على تسبب في متغير اخر حيث اقترح granger 1969 معيار لتحديد العلاقة السببية بين متغيرين التي تركز علي العلاقة الديناميكية بين السلاسل الزمنية ويركز هذا الاختبار علي العلاقة

المباشرة بين المتغيرات واتجاهها ، وقد يكون اتجاه السببية في اتجاه واحد أو متبادل أو ليس هناك علاقة سببية .

الجدول رقم (7) نتائج دراسة السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/12/22 Time: 23:07

Sample: 2005 2019

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GCI does not Granger Cause FDI	39	0.29418	0.7470
FDI does not Granger Cause GCI		0.01781	0.9824
IQ does not Granger Cause FDI	33	1.87795	0.1717
FDI does not Granger Cause IQ		0.11609	0.8908
E_FR does not Granger Cause FDI	39	0.47073	0.6286
FDI does not Granger Cause E_FR		3.79876	0.0324
I_FR does not Granger Cause FDI	39	0.81237	0.4522
FDI does not Granger Cause I_FR		1.60932	0.2149
PS does not Granger Cause FDI	39	1.49080	0.2395
FDI does not Granger Cause PS		0.17655	0.8389
RQ does not Granger Cause FDI	39	2.06656	0.1422
FDI does not Granger Cause RQ		5.65052	0.0076
COR does not Granger Cause FDI	39	0.85232	0.4353
FDI does not Granger Cause COR		1.19650	0.3147
IQ does not Granger Cause GCI	33	2.10722	0.1404
GCI does not Granger Cause IQ		0.07642	0.9266
E_FR does not Granger Cause GCI	39	0.99452	0.3804
GCI does not Granger Cause E_FR		0.24746	0.7822
I_FR does not Granger Cause GCI	39	3.84712	0.0312
GCI does not Granger Cause I_FR		1.16555	0.3239
PS does not Granger Cause GCI	39	0.44846	0.6423
GCI does not Granger Cause PS		0.07537	0.9276
RQ does not Granger Cause GCI	39	1.03174	0.3673
GCI does not Granger Cause RQ		2.00480	0.1503
COR does not Granger Cause GCI	39	1.99269	0.1519
GCI does not Granger Cause COR		0.02541	0.9749
E_FR does not Granger Cause IQ	33	1.74224	0.1936
IQ does not Granger Cause E_FR		1.40189	0.2629

I_FR does not Granger Cause IQ	33	3.04479	0.0636
IQ does not Granger Cause I_FR		1.10185	0.3462
PS does not Granger Cause IQ	33	0.46536	0.6327
IQ does not Granger Cause PS		0.03959	0.9612
RQ does not Granger Cause IQ	33	3.99490	0.0298
IQ does not Granger Cause RQ		0.71890	0.4961
COR does not Granger Cause IQ	33	0.51442	0.6034
IQ does not Granger Cause COR		1.70670	0.1998
I_FR does not Granger Cause E_FR	39	1.13820	0.3323
E_FR does not Granger Cause I_FR		0.15580	0.8563
PS does not Granger Cause E_FR	39	0.72896	0.4898
E_FR does not Granger Cause PS		0.36345	0.6979
RQ does not Granger Cause E_FR	39	2.57833	0.0907
E_FR does not Granger Cause RQ		2.20764	0.1255
COR does not Granger Cause E_FR	39	0.07968	0.9236
E_FR does not Granger Cause COR		0.86030	0.4320
PS does not Granger Cause I_FR	39	3.82677	0.0317
I_FR does not Granger Cause PS		0.13990	0.8699
RQ does not Granger Cause I_FR	39	0.48939	0.6173
I_FR does not Granger Cause RQ		1.06015	0.3576
COR does not Granger Cause I_FR	39	1.40102	0.2602
I_FR does not Granger Cause COR		0.47358	0.6268
RQ does not Granger Cause PS	39	1.16936	0.3227
PS does not Granger Cause RQ		1.77183	0.1854
COR does not Granger Cause PS	39	1.82703	0.1763
PS does not Granger Cause COR		0.45531	0.6381
COR does not Granger Cause RQ	39	2.08538	0.1399
RQ does not Granger Cause COR		0.67489	0.5159

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد علي برنامج الEviews 12

الجدول السابق يوضح العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات الجودة المؤسسية كما يلي :

- اولا : العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وباقي متغيرات الجودة المؤسسية
- حيث توجد علاقة سببية تبادلية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و باقي المتغيرات ( التنافسية - الجودة المؤسسية - حرية الاستثمار - الحرية الاقتصادية

- حرية الاستثمار - الحرية الاقتصادية - الاستقرار السياسي - ضبط الفساد ) .  
حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ويتأثر بعلاقة سببية بالتغير في المتغيرات  
السابقة حيث ان المعلمة prob. اعلي من 0.05 وبالتالي رفض فرض العدم وقبول  
الفرض البديل

- ولكن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجودة الاطر التنظيمية ذو اتجاه  
واحد

• حيث تؤثر جودة الاطر التنظيمية علي صافي التدفقات الوافدة من  
الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP .

• لا يؤثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الGDP  
علي جودة الاطر التنظيمية

■ ثانيا : العلاقة بين مؤشر التنافسية وباقي متغيرات الدراسة

- توجد علاقة سببية تبادلية بين مؤشر التنافسية وكل من المتغيرات ( الجودة  
المؤسسية - الحرية الاقتصادية - الاستقرار السياسي - جودة الاطر التنظيمية -  
ضبط الفساد )

- العلاقة بين حرية الاستثمار ومؤشر التنافسية ذو اتجاه واحد

• حيث تؤثر حرية الاستثمار علي مؤشر التنافسية

• بينما لا تؤثر التنافسية علي حرية الاستثمار

■ ثالثا : العلاقة بين الجودة المؤسسية وباقي متغيرات الدراسة

- توجد علاقة تبادلية سببية بين مؤشر الجودة المؤسسية وبين كل من المتغيرات  
( الاستقرار السياسي - ضبط الفساد - حرية الاستثمار - الحرية الاقتصادية )

- بينما توجد علاقة سببية ذو اتجاه واحد بين الجودة المؤسسية وجودة الاطر  
التنظيمية

- لا تؤثر جودة الاطر التنظيمية علي الجودة المؤسسية
- تؤثر الجودة المؤسسية علي جودة الاطر التنظيمية
- رابعا : العلاقة بين حرية الاستثمار وباقي متغيرات لادراسة
- توجد علاقة تبادلية سببسة بين حرية الاستثمار و بين المتغيرات ( الحرية الاقتصادية - جودة الاطر التنظيمية - ضبط الفساد )
- بينما توجد علاقة ذو اتجاه واحد بين حرية الاستثمار والاستقرار السياسي
- يؤثر الاستقرار السياسي علي حرية الاستثمار
- لا يؤثر حرية الاستثمار علي الاستقرار السياسي
- خامسا : العلاقة بين الحرية الاقتصادية وباقي متغيرات الدراسة
- توجد علاقة تبادلية سببية بين الحرية الاقتصادية والمتغيرات ( الاستقرار السياسي - جودة الاطر التنظيمية - ضبط الفساد )
- سادسا : العلاقة بين جودة الاطر التنظيمية والاستقرار السياسي
- توجد علاقة تبادلية سببية بين جودة الاطر التنظيمية و جودة الاطر التنظيمية
- سابعا : العلاقة بين ضبط الفساد وباقي متغيرات الدراسة
- توجد علاقة تبادلية سببية ذو اتجاهين بين ضبط الفساد والمتغيرات ( الاستقرار السياسي - جودة الاطر التنظيمية ) .

## 8. الخلاصة

ومن التحليل الوصفي السابق يتضح لنا وجود اثر للجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية علي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر والهند والبرازيل ، وذلك باستخدام البيانات ( 2005 - 2019 ) وتوصلنا من خلاله الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ( الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية ، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر )

حيث يظهر ان هناك علاقة تبادلية سببية ذو اتجاهين بين صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من GDP و مؤشرات الجودة المؤسسية محل الدراسة ( الاستقرار السياسي - ضبط الفساد - حرية الاستثمار - الحرية الاقتصادية - الجودة المؤسسية - مؤشر التنافسية ) وهذا لا يتناقض مع الدراسات السابقة التي تؤكد ان الجودة المؤسسية السياسية والاقتصادية هي المحدد الرئيسي للاستثمار الاجنبي المباشر .

كما ظهر خلال دراسة السببية ان هناك علاقة سببية ذو اتجاه واحد بين جودة الاطر التنظيمية الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان جودة الاطر التنظيمية تؤثر علي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا يتفق مع الدراسات السابقة والدراسة النظرية ، بينما لا تؤثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر علي جودة الاطر التنظيمية .

وهذا يفسر الانخفاض فى الاستثمار الاجنبي المباشر فى مصر عام 2011 حيث عدم الاستقرار السياسي وفى عام 2009 اتباع سياسات التعويم ومن ثم عدم الاستقرار فى الاطر التنظيمية للدولة وفى الهند عام 2005 بسبب النزاعات الداخلية وعدم السيطرة على العنف وهذا يؤكد ان الجودة المؤسسية تؤثر تأثيرا ايجابيا علي الاستثمار الاجنبي المباشر .

ومما سبق يمكن الاستنتاج بأن الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية من المحددات والعوامل الرئيسية التى تساعد في جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول المقارنة مصر والهند والبرازيل والدول النامية عامة ومن هنا نوصى بتوفير مناخ استثماري يتلائم مع احتياجات هذه الدول للتقدم فى مؤشرات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر باتباع زيادة قيمة هذه المؤشرات التي بها سوف تزداد مؤشرات ال FDI .

## 9. النتائج :

يتضح لنا من التحليل الوصفي التحليلي للبيانات عينة الدراسة يظهر لنا وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة حيث يوضح لنا ان هناك اثر للتغير في الحرية الاقتصادية علي الاستثمار الاجنبي المباشر ويتضح ايضا ان التغير في مؤشر حرية الاستثمار سوف يحرك تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

ويظهر مؤشر الاستقرار السياسي تأثيرا طرديا موجبا علي التغير في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اي ان الزيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب التغير في مؤشر الاستقرار السياسي والقضاء علي العنف .

## 10 . ملخص البحث

- اوضحت الدراسة التحليلية أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلي مصر اتخذت اتجاها متزايدا وذلك بسبب الاصلاحات التي نفذتها مصر خلال فترة ما بعد برامج الاصلاح الاقتصادي.

- على الرغم من تزايد حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر الا انها ظلت ضعيفة نسبيا بالنسبة لدول المقارنة .

- على الرغم من توافر معنوية النتائج لتأثير المؤشرات المؤسسية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الا ان هذه المؤشرات تحتاج الي المزيد من الاهتمام والجهد حتي تكون من الدوافع القوية لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المقارنة والدول النامية .

## 11 . التوصيات

- 1 - العمل على بذل المزيد من برامج الإصلاح المؤسسي حيث ان ترتيب مصر ودول المقارنة الهند والبرازيل كدول نامية مازال منخفضا بالنسبة المستوى العالمي .
- 2 - تفعيل دور الدولة في القضاء على احتكار السوق وخلق فرص منافسة بين المؤسسات لزيادة وتنوع الموارد المقدمة امام المستثمرين .
- 3 - عمل الدولة اكثر علي زيادة مؤشر جودة الاطر التنظيمية للتسهيل وتيسير الاجراءات امام المستثمرين .
- 4 - طرح بديل لمؤشرات التنافسية التي يتم رصدها في تقرير التنافسية واصدارها من قبل منتدى الاقتصاد العالمي او عمل لها تحديث وتوحيد نظام الرصد بالنقاط او النسبة المئوية .
- 5 - دراسة العلاقة بين حرية الاستثمار ومؤشر التنافسية حيث وجدت علاقة ذو اتجاه واحد بين المتغيرين وتشكل سبب غير مباشر فى العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الاستثمار الاجنبي المباشر



## 12 . المراجع

### المراجع باللغة العربية

- بن ديبش / آخرون ، 2017 : " دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2015 " ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، ورقة بحثية .
- بن عيني رحيمة / آخرون ، 2015 : " الاصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية " ، جامعة تلمسان ، دورية .
- كاميليا ، 2008 : " دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير ، كلية تجارة ، جامعة حلوان ، .
- سي جيلاني 2020 : " أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ( ARDL ) " ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال/ المجلد 06 العدد 03 / جانفي .
- صباغ : " الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية 1990-2010 " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع و الثلاثون 2013 .
- السيده كمال ، 2021 : " دور الاستثمار الاجنبي المباشر فى الحد من الفقر : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة ( 1990 - 2018 ) .
- مسعد ، 2022 : " حدود سعر الصرف المثلي الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر ، Optimal exchange rate limits that attract foreign direct investment to Egypt " ،، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - المجلد الخامس عشر - العدد الرابع عشر - ابريل 2022 .

المراجع باللغة الإنجليزية

- Gani, A (2007): **"Governance and foreign direct investment links: evidence from panel data estimations"**, Applied Economics Letters, Vol. 14 No. 10, pp. 753-756.
- Ismail, R. (2021)" **Impact Of Institutional Variables On Foreign Direct Investment** "The Middle East And North Africa" ;. *Tishreen University Journal- Economic and Legal Sciences Series*, 43(5).
- Samina Sabir et.al, (2019) " **Institutions and FDI: evidence from developed and developing countries** Financial Innovation , Volume 5, Number 1, Page
- Klaus Schwab, (2018) " **the global competitiveness report** ", World Economic Forum , Columbia University .
- Fakher, A , 2014: **"Quality of institutions and integration in the world economy: applied study on Egypt"**, East-West Journal of Economics and Business, XVII(2), 69–96 .
- Mihaela Peres, et.al, (2018)" **The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence from developed and developing countries** Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 31:1, 626-644